



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي

لعام 2021

Monetary Policy Report of Central Bank of Iraq 2021

Statistics & Research Department

www.cbi.iq



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2021

Monetary Policy Report

Central Bank of Iraq

2021

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>

مجلس ادارة البنك المركزي العراقي كما في 2021/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد مصطفى غالب مخيف

المحافظ

الأعضاء

السيد إحسان شمران الياسري

نائب المحافظ / الإداري

الدكتور عمار حمد خلف

نائب المحافظ / الفني

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور أحمد ابريهي علي

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور مظهر محمد صالح

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيبي

محاسب قانوني ومراقب حسابات

السيد كاظم نامق احمد

مدير عام فرع اربيل

محتويات التقرير

المقدمة.....أ	
تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية.....5-1	
1.....الأساس النقدي (M0)	
1.....عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)	
2.....عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)	
3.....المضاعف النقدي (m)	
3.....العوامل المؤثرة في عرض النقد	
5.....الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي	
تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.....8-6	
6.....نافذة بيع العملة الأجنبية	
8.....التسهيلات القائمة	
8.....الاحتياطي الإلزامي	
الأسعار.....15-9	
10.....أسعار الصرف	
10.....إتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق	
13.....الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني لأسعار الناتج)	
14.....الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد)	
15.....سعر الفائدة الحقيقي	
تطورات أداء السياسة النقدية.....19-16	
17.....تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة	
18.....سرعة تداول النقود	
18.....معامل الإستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي)	
19.....القوة الشرائية للنقود	
الآفاق المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية.....21-20	

المقدمة

الضيق M1 نهاية عام 2021 إرتفاعاً بلغت نسبته (16.1%)، كما سجل رصيد عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) إرتفاعاً بنسبة (16.7%) مقارنة بالعام السابق ويعزى هذا الإرتفاع إلى النمو في عرض النقد الضيق وإلى الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية كما بلغ معامل الإستقرار النقدي ما نسبته (6%) وسجل المضاعف النقدي (1.27) مقابل (1.35) عام 2020، فيما سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2021 إرتفاعاً بنسبة (18.2%) عن العام السابق ليبلغ (92.5) ترليون دينار قياساً بـ (78.3) ترليون دينار نهاية عام 2020.

- سجل معدل التضخم العام لهذا العام ما نسبته (6.0%)، ومعدل التضخم الأساس بعد استبعاد كل من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضار) (6.4%).

- أما على مستوى السياسة النقدية فقد إستمر البنك المركزي بإعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة النقدية) Policy –Rate البالغ (4%)، كذلك إستمرار إيقاف العمل بودائع الاستثمار لأجل (30،7) يوم بالدينار العراقي خلال عام 2021 بعد أن تم إيقافها إعتباراً من 2020/6/14 وحتى اشعار آخر.

لعب البنك المركزي العراقي في ظل الازمات الاقتصادية دوراً قيادياً ومحورياً في تحريك عجلة الاقتصاد وتبني سياسة جوهريّة داعمة للتوجهات المالية والانفاقية للدولة وبما يخدم النهوض بالواقع النقدي والمالي لتسريع بناء نظام اقتصادي متكامل، من خلال التحكم بالمعروض النقدي وسعر الصرف وتعزيز نقود الودائع والإدارة السديدة لاحتياطياته الأجنبية، فضلاً عن توجيه المؤسسات المالية للانسجام مع السياسة المالية والنقدية لتوفير الائتمان والتمويل المصرفي والعمل على معالجة أسباب الركود وتلافي حدوث الإرتفاع في معدلات التضخم من خلال العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى تنمية القطاعات ومواكبتها للمعايير الدولية في ظل فرص النمو الواعدة المتوفرة في تلك القطاعات، كما استطاع البنك المركزي من خلال دوره المتقدم في تحقيق الإستقرار المالي والنقدي، بعد تعرض الاقتصاد العراقي إلى الصدمة المزدوجة التي تمثلت بـ (جائحة كورونا Covid-19) وهبوط أسعار النفط العالمية).

- سجل رصيد القاعدة النقدية M0 إرتفاعاً بنسبة (23.9%) نهاية عام 2021 مقارنة بالعام السابق، فيما سجل عرض النقد بالمفهوم

- عملت السياسة النقدية على تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان إستقرار النظام المالي وضمان كفاءته وصولاً إلى نظام مصرفي معافى من الازمات وضمن أفضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية، إذ قام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض المستقبلية القائمة للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس وتخفيض تكلفة الاقتراض.
- وفي مجال تمويل العجز المالي للموازنة 2021، قام البنك المركزي وبالتنسيق مع وزارة المالية بإصدار سندات وطنية للجمهور تحت اسم (سندات بناء) بقيمتي (1) و (2) ترليون دينار وان تكون قابلة للإدراج والتداول في سوق العراق للأوراق المالية، كما اصدر البنك المركزي اعمام إلى المصارف (الحكومية والأهلية) لترويج تلك السندات لتشجيع الجمهور على التعامل بها .
- فضلاً عن إستمرار إيقاف العمل بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية وبكافة الآجال (30، 91، 182، 364) يوماً وبإصدار حوالات البنك المركزي العراقي خلال هذا العام، فيما تم إعادة نسبة الاحتياطي الالزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية الحكومية والخاصة والتي تم احتسابها في حزيران 2021 بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد ازمة كورونا.
- ولأغراض تلبية الطلبات على العملة الأجنبية وتحقيق اهداف السياسة النقدية، قرر هذا البنك في شهر حزيران 2021 زيادة كمية المبيعات النقدية من العملة الأجنبية إلى المصارف المجازة وشركات الصرافة وشركات التوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية كافة ، وكما مبين في ادناه:
- حصة المصرف (300000) دولار في الاسبوع.
- حصة شركة الصرافة الفئة A (2200000) دولار في الاسبوع.
- حصة شركة الصرافة الفئة B (750000) دولار في الاسبوع.
- حصة شركة الصرافة الفئة C (70000) دولار في الاسبوع.

دليل المفاهيم

السياسة النقدية: مجموعة من الاجراءات والأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي لتحقيق مجموعة من الأهداف.

المصارف التجارية: تشمل جميع المصارف الوطنية (الحكومية والاهلية) والأجنبية العاملة بدولة العراق المرخصة والخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي بما فيها المصارف الاختصاصية والاسلامية، وجميع هذه المصارف مرخصة بمزاولة أعمالها وفقاً لإحكام قانون البنك المركزي وقانون المصارف، آخرها قانون البنك المركزي رقم 56 لعام 2004 المادة 40 القسم الثامن وقانون المصارف رقم 94 لعام 2004 المادة 4 وقانون المصارف الإسلامية المرقم 43 لسنة 2015.

الجهاز المصرفي: يشتمل على البنك المركزي العراقي والبنوك التجارية العاملة في العراق.

العملة المصدر: هو النقد الذي أصدره البنك المركزي إلى التداول باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي.

العملة خارج البنوك: تمثل النقد المصدر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مطروحاً منه الموجود النقدي في خزائن المصارف التجارية.

الودائع: تشمل جميع أنواع ودائع القطاعات الاقتصادية لدى المصارف التجارية.

الأساس النقدي (M0): يمثل النقد المصدر (العملة خارج البنوك + العملة لدى المصارف) مضافاً إليه الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي (بالدينار والدولار).

عرض النقد الضيق (M1): يمثل النقد خارج البنوك مضافاً إليه الودائع القابلة للنقل لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار).

عرض النقد الواسع (M2): يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاع الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار) وودائع توفير البريد.

المضاعف النقدي (m): هو قدرة المصارف على خلق النقود في الاقتصاد، وهو حاصل قسمة عرض النقد الواسع إلى الأساس النقدي (M0).

الموجودات الأجنبية (صافي): تشمل الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي مطروحاً منها المطلوبات الأجنبية على الجهاز المصرفي المتمثلة بالبنك المركزي والمصارف العاملة في العراق.

الموجودات المحلية (صافي): تمثل مجموع صافي الديون على الحكومة والديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى وصافي البنود الأخرى.

الاحتياطي الإلزامي: نسبة من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بجميع أنواعها يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، وتمثل 15% من الودائع الجارية بالدينار والدولار، وودائع التوفير والثابتة بالدينار والدولار للمصارف التجارية بنسبة 10% وللمصارف الإسلامية 5%.

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي: هو السعر الذي يحدد من قبل البنك المركزي العراقي من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لدى البنك المركزي.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: يقيس المستوى العام لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة العراقية في العراق، بسنة أساس معينة (2012=100)، ويُعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الأرقام القياسية.

التضخم الأساس: يحتسب التضخم الأساس بعد إستبعاد بعض السلع ذات الأسعار المتذبذبة وهي مجموعتنا الفواكه والخضراوات في قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية بالإضافة إلى (النفط وغاز الطبخ) ضمن قسم السكن، ويُعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الأرقام القياسية.

معامل الانتشار: يمثل الفرق بين سعر الفائدة على الإيداع وسعر الفائدة على القروض.



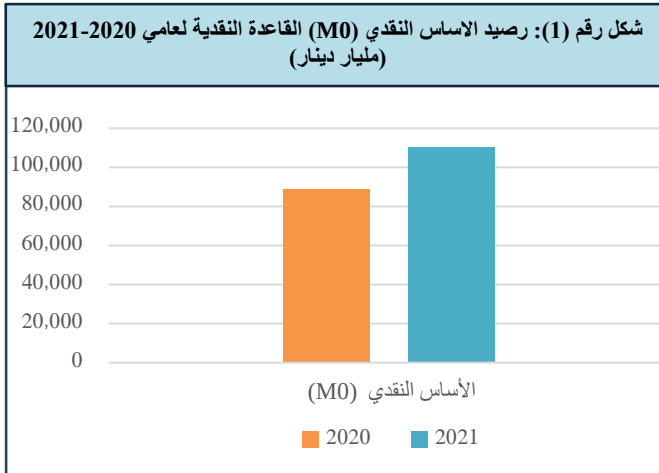
الفصل الاول

تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية

***Money supply developments and monetary policy
instruments***

أولاً: تطورات عرض النقد

1. الأساس النقدي (M0)



سجل رصيد القاعدة النقدية إرتفاعاً بنسبة (23.9%)، مسجلاً مبلغ قدره (110137) مليار دينار في عام 2021 مقابل (88862) مليار دينار في عام 2020، ويعزى هذا الإرتفاع إلى زيادة النقد المصدر بنسبة (16%).

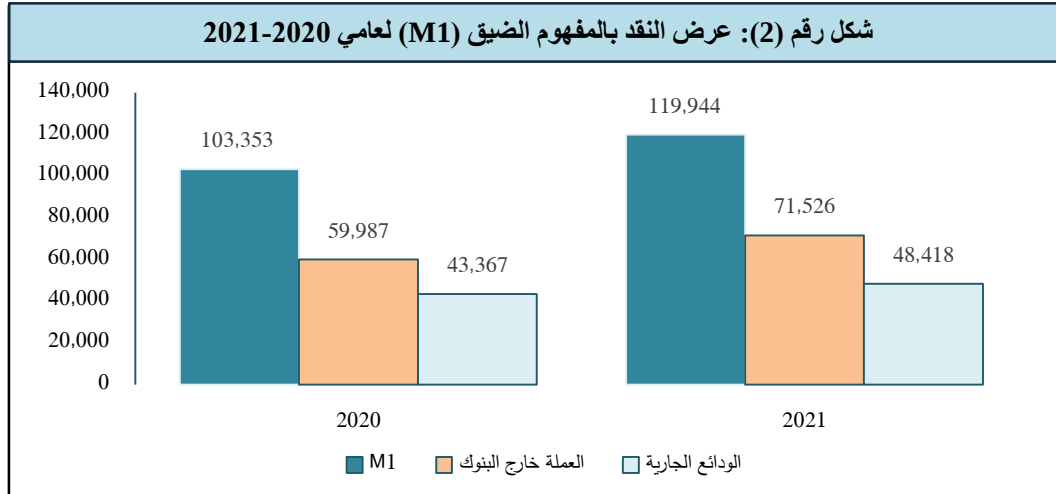
2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

بلغت نسبته (11.6%) لتبلغ (48.4) ترليون دينار مقابل (43.4) ترليون دينار لعام 2020 ولتشكل ما نسبته (40.4%) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في الجدول رقم (1). ومن خلال تحليل هيكل عرض النقد (M1) نلاحظ أن العملة خارج البنوك لا زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة وهذا ناجم عن عدم تطور الجهاز المصرفي بالشكل الذي يسهل التعاملات النقدية المحلية.

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) إرتفاعاً بلغت نسبته (16.1%) نهاية عام 2021 مقارنة بعام 2020، ليصل إلى (119.9) ترليون دينار مقابل (103.4) ترليون دينار عام 2020، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (19.2%) لتسجل (71.5) ترليون دينار مقابل (60) ترليون دينار في عام 2020 ولتشكل ما نسبته (59.6%) من عرض النقد (M1)، فيما سجلت الودائع الجارية إرتفاعاً

جدول رقم (1): عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعامي 2020-2021 (مليار دينار)

المكونات	Dec-2020	Dec-2021
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	103,353	119,944
معدل النمو %	19.1	16.1
الودائع الجارية	43,366	48,418
نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 %	42	40.4
العملة خارج البنوك	59,987.1	71,526.1
نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد M1 %	58	59.6



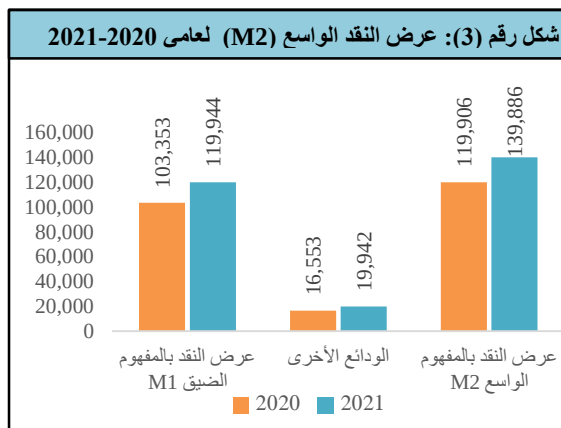
3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) دينار لعام 2020 وليسكل ما نسبته (46.4%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بلغت نسبته (16.7%) عن عام 2020 ليسجل (139.9) ترليون دينار مقابل (119.9) ترليون دينار لعام 2020 وليسكل ما نسبته (46.4%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، كما موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): مكونات السيولة المحلية (M2) لعامي 2020-2021 (مليار دينار)

المكونات	Dec-21	Dec-20
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	119,944	103,353
الودائع الأخرى	19,942	16,553
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	139,886	119,906

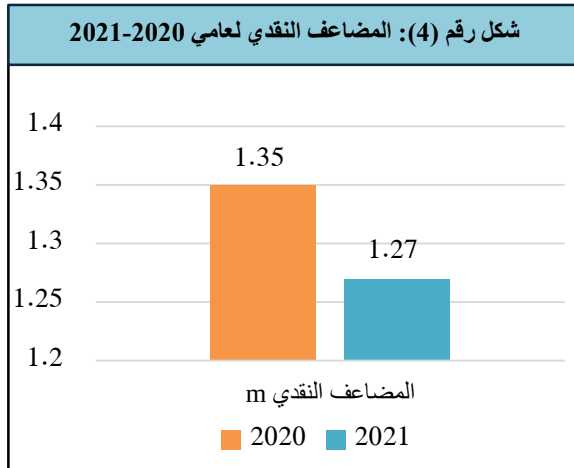
الارتفاع في نسبة المساهمة يعزى إلى أن ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي إتجهت نحو التحسن بعد إرتفاع معدلات التوظيف.



جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (16.1%)، وزيادة الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (20.5%) لتسجل (19.9) ترليون دينار لعام 2021 مقابل (16.6) ترليون دينار عام 2020 نلاحظ ان الودائع الاخرى لا زالت تشكل نسب متدنية، حيث بلغت (14.3%) من إجمالي (M2) عام 2021 مقابل (13.8%) عام 2020 وإن هذا

4. المضاعف النقدي (m)

إرتفاع النمو بالأساس النقدي بنسبة تفوق زيادة عرض النقد وهذا ناجم عن إرتفاع النقد المصدر.



يقيس مقدرة البنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني ويتم ذلك خلال عملية خلق الودائع، وهو يمثل نسبة عرض النقود (M2) إلى القاعدة النقدية وكلما كانت قيمة المضاعف النقدي اكبر من (1) كلما كان العرض النقدي اكبر عند ثبات الاساس النقدي أو تغييرها بمقدار اقل من تغير حجم العرض النقدي، سجل المضاعف النقدي مقدار (1.27) عام 2021 مقابل (1.35) عام 2020 وبإنخفاض نسبته (5.9%) ويعزى هذا الإنخفاض إلى

5. العوامل المؤثرة في عرض النقد

(12.9%)، وذلك نتيجة إرتفاع الديون الحكومية بمقدار (4450) مليار دينار بسبب إرتفاع الاقتراض لتمويل عجز الموازنات عند إنخفاض أسعار النفط وإرتفاع الودائع الحكومية بمقدار (1254) مليار دينار، كما كان لفقرة ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى دوراً توسعياً في زيادة عرض النقد إذ إرتفعت بمقدار (5098) مليار دينار لتسجل (36035) مليار دينار مقابل (30937) مليار دينار لعام 2020 وبنسبة إرتفاع بلغت (16%) ويعزى هذا إلى إرتفاع حجم الاقتراض للجمهور سواء من المصارف أو من مبادرات البنك المركزي ولا سيما بعد زيادة المبالغ المخصصة لمبادرة (5) ترليون دينار، وقد شكلت تلك الفقرة ما نسبته (20.6%) من مجموع العوامل التوسعية، في حين شكلت

كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بـ(صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى) دوراً واضحاً في زيادة عرض النقد خلال عام 2021، إذ إرتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (104814) مليار دينار نهاية عام 2020 إلى (121207) مليار دينار نهاية عام 2021، أي بنسبة زيادة بلغت (16%) ليشكل نسبة (66.4%) من مجموع العوامل التوسعية البالغة (24687) مليار دينار، أما صافي الديون الحكومية الذي يمثل الفرق بين (الائتمان الممنوح إلى الحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها) فقد مثل هو الآخر دوراً توسعياً إذ بلغ التوسع (3196) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت

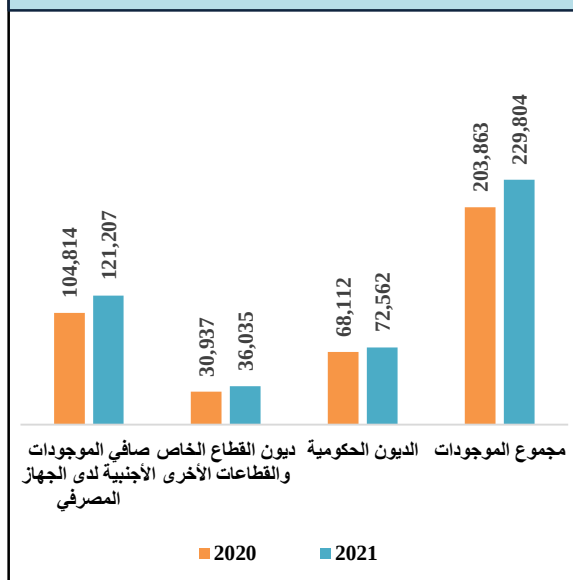
فقرتي الموازنة والودائع الأخرى عاملاً
انكماشياً على عرض النقد إذ بلغت العوامل
الانكماشية (8096) مليار دينار، اذ شكلت
كلتا الفقرتين ما نسبته (58.1%) و(41.9%)
من مجموع العوامل الانكماشية، كما هو
موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2020-2021

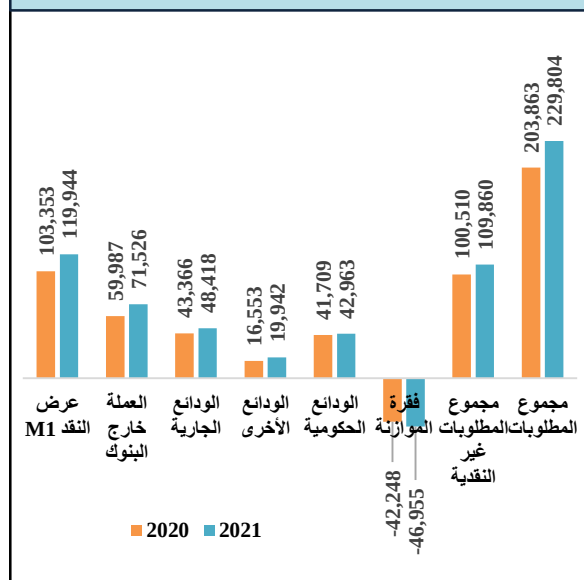
(مليار دينار)

البيان	Dec 2020	Dec 2021	مقدار التغير عن العام الماضي	نسبة النمو %
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك + المصارف)	104,814	121,207	16,393	16
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	30,937	36,035	5,098	16
الديون الحكومية	68,112	72,562	4,450	7
مجموع الموجودات	203,863	229,804	25,941	13
عرض النقد (M1)	103,353	119,944	16,591	16
العملة خارج البنوك	59,987	71,526	11,539	19
الودائع الجارية	43,366	48,418	5,052	12
الودائع الأخرى	16,553	19,942	3,389	20
الودائع الحكومية	41,709	42,963	1,254	3
فقرّة الموازنة	(42,248)	(46,955)	(4,707)	11
مجموع المطلوبات غير النقدية	100,510	109,860	9,350	9
مجموع المطلوبات	203,863	229,804	25,941	13

شكل رقم (5): عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه (جانب الموجودات) لعامي 2020-2021



شكل رقم (6): عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه (جانب المطلوبات) لعامي 2020-2021



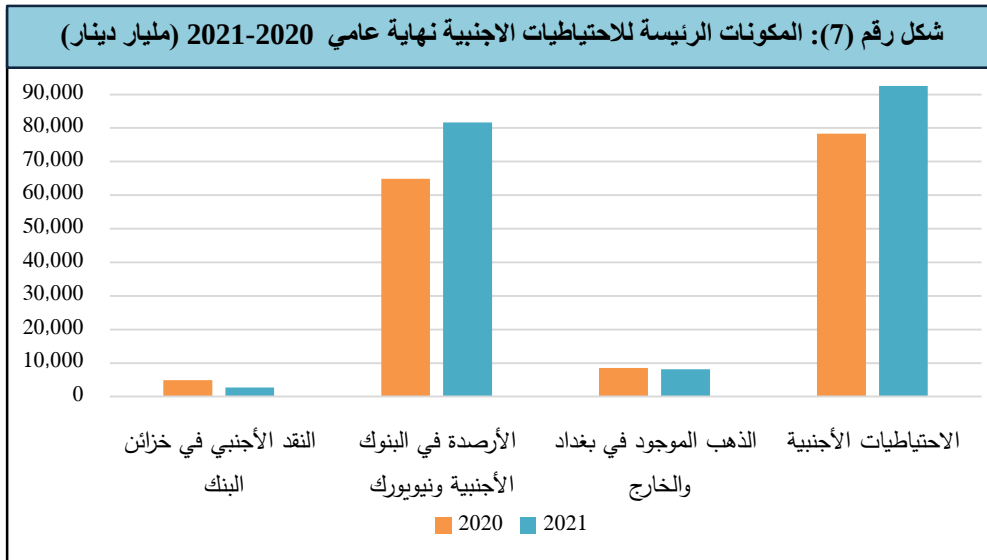
6. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2021 إرتفاعاً بنسبة (18.2%) عن العام السابق، ليبلغ (92.5) ترليون دينار مقارنة بـ (78.3) ترليون دينار نهاية عام 2020، وعلى النحو المبين في الجدول رقم (4).

يعزى هذا الإرتفاع بالدرجة الاساس إلى إرتفاع الاستثمارات الاجنبية في الخارج وبنسبة (25.8%) لتبلغ (81.6) ترليون دينار لعام 2021 مقابل (64.9) ترليون دينار للعام السابق، بالرغم من إنخفاض رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (3.7%-) والذي بلغ ما يقرب من (8.2) ترليون دينار نهاية عام 2021 مقابل (8.5) ترليون دينار نهاية عام 2020، وإنخفاض رصيد النقد الاجنبي في خزائن البنك المركزي ليسجل (2.7) ترليون دينار لعام 2021 مقابل (4.9) ترليون دينار لعام 2020.

جدول رقم (4) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2020-2021 (مليار دينار)

البند	2020	2021
النقد الأجنبي في خزائن البنك	4,887	2,719
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	64,919	81,639
الذهب الموجود في بغداد والخارج	8,487	8,169
الاحتياطيات الأجنبية	78,293	92,527



ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1. نافذة بيع العملة الأجنبية

سلاسل التوريد الذي شهده العالم بسبب الجائحة من جانب وإلى تغير سعر الصرف والذي أدى إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة، فضلاً عن إرتفاع أسعار السلع العالمية إلا أن مبيعات النقد إرتفعت بنسبة (96.5%) عام 2021 نتيجة زيادة الطلب من الافراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج بعد إرتفاع حركة النقل تدريجياً بين الدول خلال هذا العام.

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي (نقدًا، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2021 انخفاضاً بنسبة (15.8%-) عن عام 2020، لتسجل (37.1) مليار دولار مقابل (44.1) مليار دولار ويعزى ذلك إلى انخفاض إستيرادات العراق بنسبة (15.4%-) بسبب إستمرار الازمة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء والتقيد في

إستحدث البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة الاجنبية لأول مرة في 4/10/2003 ولازال العمل بها مستمراً وكان الهدف منها هو الحد من التزايد المفرط في المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال صرف توازني، فضلاً عن توحيد أسعار الصرف الاجنبي في العراق وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف من خلال إشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية، بالاضافة إلى سد إحتياجات القطاع الخاص لتمويل إستيراداته كافة، وكذلك رفع القدرة الشرائية للدينار العراقي وما ينعكس عليه من تحسن في القيمة الحقيقية للدخل، أما فيما يخص المصارف فإن هذه الأداة توفر لها موارد بالعملة الاجنبية تمكنها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الاجنبية.

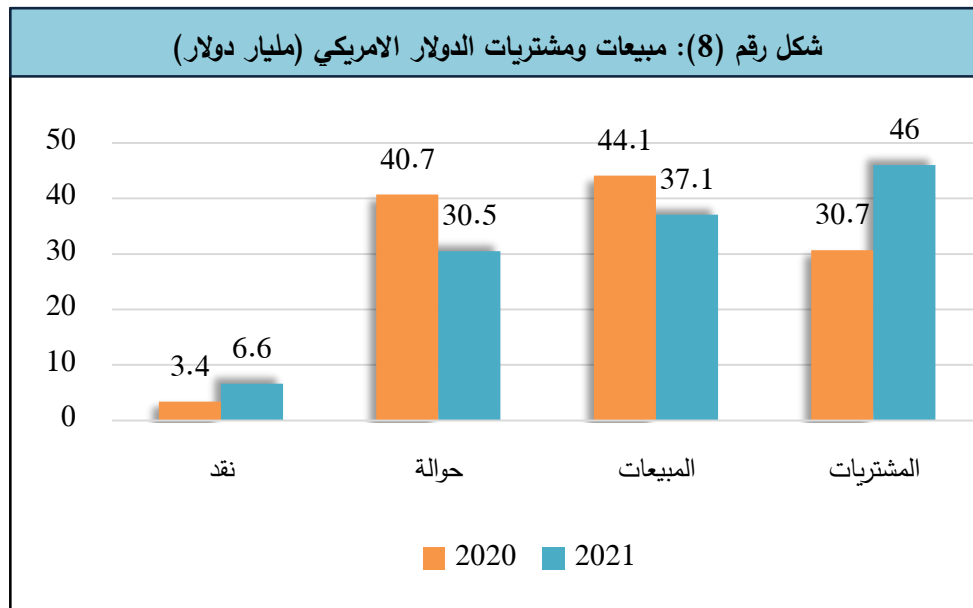
اجمالي الكميات المباعة، في حين شكل كل من تعزيز الرصيد في الخارج والنقد ما نسبته (92.4%) و(7.6%) على التوالي من إجمالي المبيعات عام 2020. أما بالنسبة إلى مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي من وزارة المالية، فقد سجلت

توزعت مبيعات البنك من العملة الأجنبية إلى (30.5) مليار دولار لتعزيز رصيد المصارف في الخارج، و(6.6) مليار دولار نقدًا، إذ شكلت مبيعات الحوالات لتعزيز الأرصدة في الخارج ما نسبته (82.2%) ومبيعات النقد (17.8%) من

إرتفاعاً بنسبة (49.7%) لتبلغ (46) مليار دولار خلال عام 2021 مقارنة بـ (30.7) مليار دولار عام 2020 ويعزى ذلك إلى زيادة إيرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة إرتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بنسبة (59.5%) بسبب زيادة الطلب على الطاقة الذي شهده العالم من جانب، من جانب آخر إقرار الموازنة العامة للدولة وما صاحبها من إرتفاع في الانفاق العام.

جدول رقم (5): الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الاجنبية (نقد، تعزيز رصيد في الخارج) والكميات المشتراة لعامي 2020-2021

(مليار دولار)					
نقد	حوالة	المبيعات	المشتريات	الفجوة	
3.4	40.7	44.1	30.7	-13.4	2020
6.6	30.5	37.1	46	8.9	2021
94.1 (%)	-25.1	-15.8	49.7		معدل النمو



2. التسهيلات القائمة

منها للمدة المذكورة، مع إستمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد.

اما فيما يخص تسهيلات الاقراض القائمة

فقد واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

- الائتمان الأولي (6%) سنوياً

- الائتمان الثانوي (7%) سنوياً

- قرض الملجأ الأخير (7.5%) سنوياً

ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات خلال عام 2021.

استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام باعتماد سعر السياسة النقدية -Policy rate البالغ (4%) سنوياً، فيما تم الإستمرار بإيقاف العمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل (7) أيام، (30) يوم بموجب قرار مجلس الادارة المرقم بالعدد 929/5/6 والمؤرخ في 2020/6/14 بغية توفير السيولة لدى المصارف لمواجهة آثار أزمة كوفيد.

كما تم الإستمرار بإيقاف العمل بجميع المنتجات المالية الدولارية (ودائع، حوالات، شهادات إيداع إسلامية) بموجب الاعمام المرقم بالعدد 1930/6/6 والمؤرخ في 2019/8/1 لضعف إستجابة المصارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة

3. الاحتياطي الإلزامي

دينار عام 2021 مقابل (9.2) ترليون دينار نهاية عام 2020، ويعزى ذلك إلى إرتفاع الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (33.6%) ليسجل (1.4) ترليون دينار مقارنة مع (1.1) ترليون دينار في عام 2020، وإرتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (18%) ليسجل (9.6) ترليون دينار مقارنة مع (8.1) ترليون دينار عام 2020.

إنسجماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية، تم إعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية الحكومية والخاصة والتي تم احتسابها في حزيران 2021 بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد أزمة كورونا.

سجل الاحتياطي الإلزامي نهاية عام 2021 إرتفاعاً بنسبة (19.8%) ليلبلغ (11) ترليون

إستناداً الى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي المرقم بالعدد (111) لسنة 2021 والهاقاً بإعامنا المرقم بالعدد 320/3/6 في 2021/2/3 فقد تقرر إعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 15% بدلاً من 13% للودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالدينار العراقي للودائع الحكومية والخاصة على ان يتم اعتمادها من تقارير شهر حزيران/2021 لغرض حجز مبالغ شهر تموز/2021.



البنك المركزي العراقي

الفصل الثاني

الأسعار

The Prices

1. أسعار الصرف

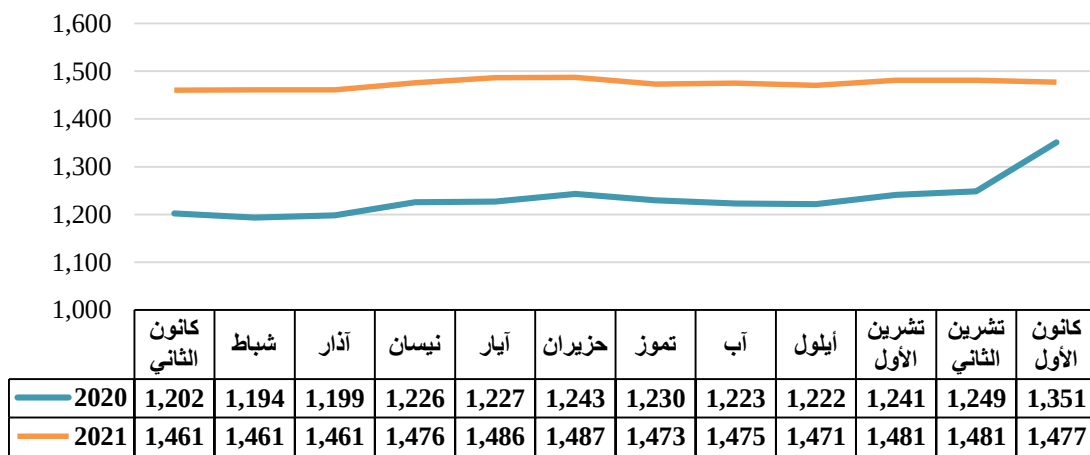
فيما بلغت فجوة سعر الصرف (0.3%) لعام 2021 وهذا دليل على إنضباط سعر الصرف بنسبة لا تزيد على النسبة المعيارية (2%±) عن السعر الرسمي.

حافظ سعر بيع الدولار إلى المصارف عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1460) دينار لكل دولار بعد أن تم تغييره في نهاية عام 2020، بالمقابل سجل معدل سعر صرف الدينار تجاه الدولار في السوق المحلية لعام 2021 (1474) دينار للدولار الأمريكي، مقابل (1234) دينار لكل دولار امريكي عام 2020.

الفجوة تساوي

سعر الصرف في السوق المحلية - سعر صرف النافذة/ سعر صرف النافذة * 100

شكل رقم (9): المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية لعامي 2020 - 2021 (دينار/ دولار)



2. اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك

ومجموعة الخضر والفواكه (113.1) نقطة عام 2021 مقابل (106.2) نقطة عام 2020 مسجلاً بذلك إرتفاعاً بنسبة (6%) عام 2020 مقابل (1%) عام 2020، ويعزى ذلك إلى تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لمواجهة الازمة المزدوجة (إنخفاض الإيرادات النفطية، الازمة

اظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام كمؤشر للتضخم إرتفاعاً في معدل نموه ليبلغ (6%) مقابل (0.6 %) للعام السابق ليسجل (111.5) نقطة عام 2021 مقابل (105.1) نقطة عام 2020، فيما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد استبعاد (المشتقات النفطية (النفط والغاز)

إستبدال البضائع المستوردة وعند مقارنة المكونات الرئيسية للسلة السلعية للمستهلك لعام 2021 مع العام السابق يلاحظ إرتفاع معظم مجموعات الرقم القياسي باستثناء انخفاض مجموعة التعليم. وفيما يلي تحليلاً مفصلاً لتطورات معدلات التضخم لعام 2021 مقارنة بعام 2020 وبحسب المجاميع السلعية، الجدول رقم (7).

الصحية) التي مر بها البلد ، من جانب آخر يتأثر العراق بحركة الأسعار (إرتفاعاً وإنخفاضاً) مع الشركاء التجاريين والصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط وإرتفاع بعض السلع الأساسية لاسيما (الغذائية والحديد وأجور النقل) في الاسواق العالمية ، فضلاً عن الإجراءات التي اتتبعها الدول لمواجهة الجائحة كل تلك العوامل أدت إلى إرتفاع التضخم جراء القدرة المحدودة على

تطورات معدلات التضخم حسب المجاميع

السلعية لعام 2021 مقارنة بعام 2020

إجراءات الوقاية، وسجلت مجموعة (التجهيزات والمعدات المنزلية) معدلات تضخم بلغت (6.5%) بسبب إرتفاع أسعار الأجهزة المنزلية والأثاث والتجهيزات بنسبة (7.5%) و(4.6%) على التوالي، كما سجلت مجموعة الاتصال معدل تضخم (6.1%) نتيجة إرتفاع أسعار أجهزة الموبايل وزيادة الطلب على خدمات الانترنت في ظل التعليم الالكتروني، بالمقابل سجلت كل من (الأغذية والمشروبات غير الكحولية والمطاعم والفنادق والملابس الاحذية) معدلات تضخم بلغت (4.8%، 3.9%، 3.0%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل في الأسواق العالمية، أما فيما يخص الملابس والاحذية فإرتفعت بنسبة (3%) نتيجة عودة المدارس والجامعات ودوائر الدولة، وسجل قسم (السكن والمياه والكهرباء والغاز) إرتفاعاً بلغ

سجلت مجموعة التبغ إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة (15.9%) ويعزى ذلك إلى إرتفاع أسعار السجائر في الاسواق العراقية بعد تخفيض سعر الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي، كما سجلت مجموعة النقل إرتفاعاً بنسبة (13.6%) نتيجة إرتفاع أجور النقل البري من العاصمة بغداد وإلى بعض المحافظات وإلى دول الجوار، وإرتفعت مجموعة (الصحة) بنسبة (12.2%) بسبب زيادة الطلب على المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية وإرتفاع أسعارها، إضافة إلى إرتفاع المراجعات للعيادات الخاصة نتيجة نقشي فيروس كورونا وإرتفاع عدد الإصابات بهذا الفيروس، تليها مجموعة السلع والخدمات المتنوعة حيث سجلت معدل تضخم بلغ (12%) نتيجة إرتفاع أسعار الذهب العالمية، فيما سجلت مجموعة الترفيه والثقافة إرتفاعاً بنسبة (8.6%) ويعزى ذلك إلى عودة السياحة والمرافق الترفيهية بعد تخفيف

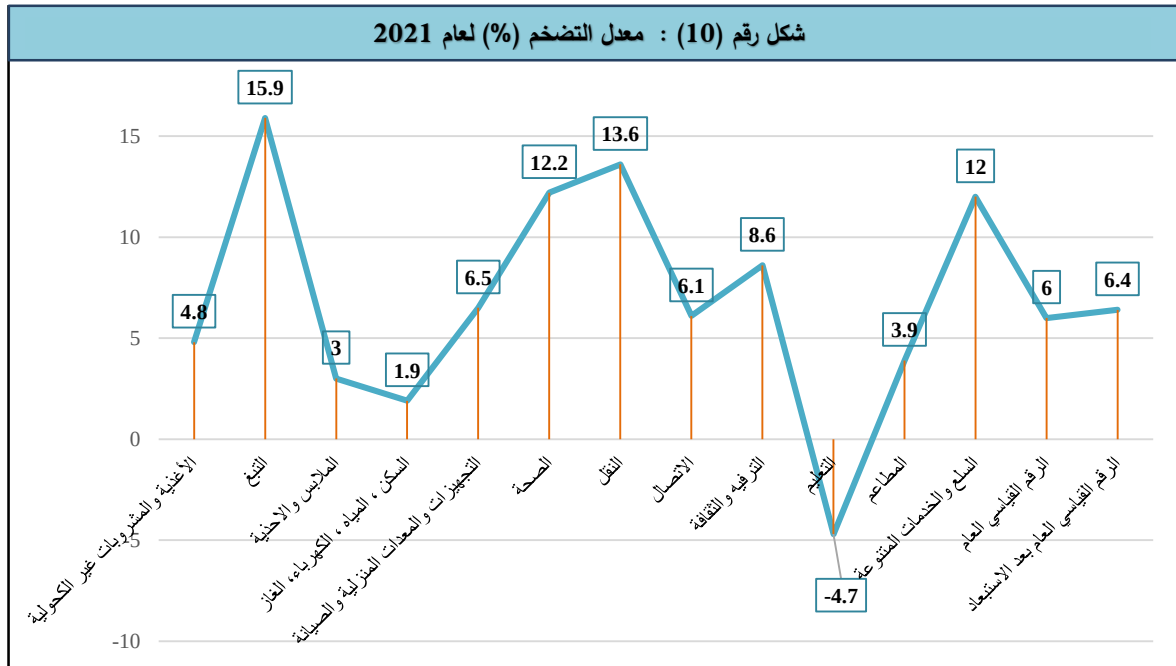
1.9%) بسبب زيادة الطلب عليها، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار السلع المستورة نتيجة تخفيض سعر الصرف، بالمقابل سجلت مجموعة (التعليم) إنخفاضاً ملحوظاً بلغ (4.7%-) عام 2021 نتيجة تخفيض الاجور في التعليم الموازي والدراسات المسائية والجامعات والمدارس الاهلية.

جدول رقم (7): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعام 2021 مقارنة بعام 2020

(2012=100)

ت	القسم	معدل عام 2020	معدل عام 2021	معدل التضخم لعام 2021 %
01	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	97.0	101.7	4.8
02	التبغ	121.9	141.2	15.9
03	الملابس والاحذية	101.9	104.9	3
04	السكن ، المياه ، الكهرباء، الغاز	113.8	116	1.9
05	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	96.1	102.3	6.5
06	الصحة	131.2	147.3	12.2
07	النقل	97.5	110.8	13.6
08	الاتصال	109.1	115.8	6.1
09	الترفيه والثقافة	95.1	103.3	8.6
10	التعليم	154.7	147.5	-4.7
11	المطاعم	112.2	116.5	3.9
12	السلع والخدمات المتنوعة	115.2	129	12.0
	الرقم القياسي العام	105.1	111.5	6.0
	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	106.2	113.1	6.4

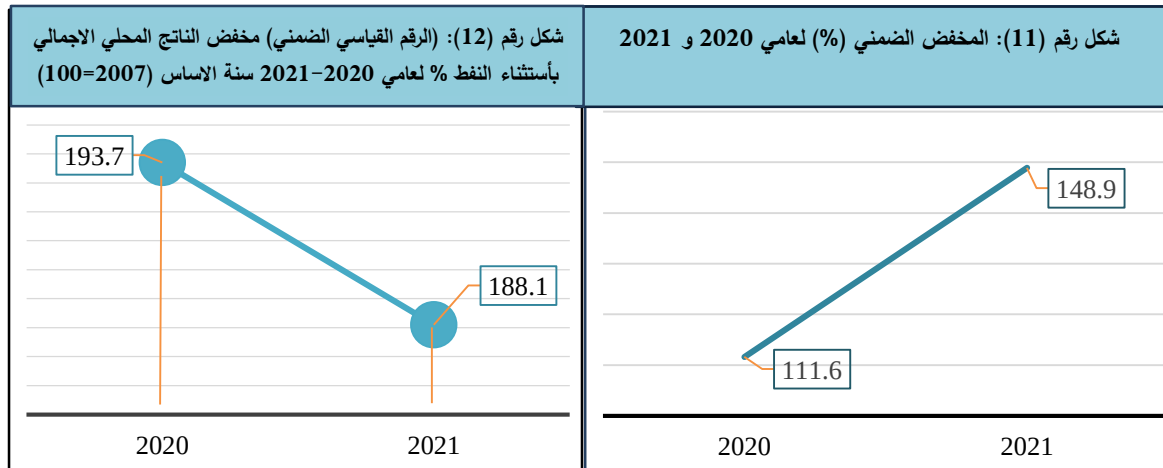
المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء



3. (الرقم القياسي الضمني) المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2021 مقارنة بعام 2020

كمية انتاج النفط وفق اتفاقية أوبك بلس، ليصل عام 2021 إلى (3.4) مليون برميل يومياً. أما المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي بدون النفط فقد إنخفض من (193.7%) لعام 2020 إلى (188.1%) لعام 2021، ومن هنا يمكن القول ان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً لايزال يعتمد على نشاط النفط الخام كمصدر أساسي للدخل.

شهد مخفض الناتج المحلي الإجمالي إرتفاع من (111.6%) عام 2020 إلى (148.9%) عام 2021، إذ إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (37.2%) لعام 2021، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى إرتفاع أسعار النفط الخام ليسجل معدل سعر البرميل (64.9) دولار عام 2021 مقابل (40.69) دولار لعام 2020، أما الناتج المحلي بالاسعار الثابتة فإرتفعت بنسبة (2.8%) بسبب زيادة



يعكس المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي التغير الذي يطرأ على أسعار كافة السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أم وسيطة أم إنتاجية، ويضم أسعار الجملة والمستهلك معاً كما ان العديد من المنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي يعتمد عليه كمؤشر او دليل لوجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، وهو يتأثر بدرجة كبيرة بأسعار النفط كونه يشكل نسبة مهمة من القيمة المضافة، مما يولد فجوة بين احتساب التضخم عن طريق المخفض وبين احتساب التضخم عن طريق الأرقام القياسية لأسعار المستهلك. فإذا كان الرقم القياسي يفوق (100%) فهذا يعني ان هناك إرتفاع في الأسعار وإذا كان اقل من (100%) فهذا يعني ان هناك إنخفاض في الأسعار أما إذا كان الرقم القياسي الضمني مساو لـ (100%) فهذا يعني ان الأسعار لم تتغير.

جدول رقم (8): (الرقم القياسي الضمني) مخفض الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2020-2021 (2007=100)

2021	2020	
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)		
301439.5	219768.8	بالأسعار الجارية
202468.3	196985.5	بالأسعار الثابتة
148.9	111.6	مخفض الناتج المحلي الإجمالي %
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليار دينار)		
163766.1	156433.1	بالأسعار الجارية
87043.4	80742.8	بالأسعار الثابتة
188.1	193.7	مخفض الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

4. الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد)

بالرغم من إرتفاع التضخم العالمي وهذا دليل على تحسن في الناتج المحلي غير النفطي من جانب، ومن جانب آخر إلى تغير سعر الصرف الذي جعل السلع المستوردة تعتبر مرتفعة الثمن من وجهة نظر المستهلك العراقي مما قلل من الطلب عليها، وكما ملاحظ في الجدول رقم (9).

إستخدم البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 أداة سعر الصرف كمثبت إسمي لكبح التضخم المستورد.

يتأثر العراق بتضخم شركائه التجاريين وذلك بسبب اعتماده بشكل كبير على الواردات الأجنبية في تغطية الطلب الكلي، وهو ما يعرف (بالتضخم المستورد) والذي ينعكس سلباً على اقتصاد العراق، إذ أنه يتحمل تكلفة تضخم الدول الأخرى فيما يعتبر تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين من أهم المحددات التضخمية الطويلة الاجل. تراجع معدل التضخم المستورد لعام 2021 إذ بلغ (85.24%) مقابل (101.02%) لعام 2020، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاستيرادات وزيادة الاعتماد على بعض السلع المحلية من جهة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة،

جدول رقم (9) التضخم المستورد لعامي (2020-2021)

السنة	التضخم العالمي %	الاستيرادات (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	التضخم المستورد %
2020	3.18	69,817.5	219,768.8	101.02
2021	4.35	59,067.2	301,439.5	85.24

- التضخم المستورد = الاستيرادات/الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية * التضخم العالمي * 100

5. سعر الفائدة الحقيقي

تشير البيانات إلى أن متوسط فائدة الإقراض والإيداع الحقيقي انخفضتا بشكل ملحوظ خلال عام 2021 لتبلغ (5.8%) و (1.2%) على التوالي مقابل (11.7%) و (4.6%) عام 2020 على التوالي، يعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2021 إذ بلغ (6.0%)، بالرغم من انخفاض أسعار فائدة الإقراض والإيداع على التوالي خلال هذا العام، حيث إنخفضت لتبلغ (11.8%) مقابل (12.3%) عام 2020، بينما بلغت أسعار الفائدة على الإيداع (5.2%) و (4.8%) على التوالي كما في جدول رقم (10). أما فيما يخص معامل الإنتشار فقد سجل نسبة (7%) وهو يعتبر مرتفع قياساً بالنسبة المعيارية البالغة (3-4%) وهذا الفارق يعد عائقاً أمام أهداف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار بالأسعار ودعم النمو الاقتصادي.

يعكس سعر الفائدة الحقيقي التكلفة الحقيقية لأموال المقرض والمقترض الحقيقي للمقرض أو المستثمر، يتم استخدام سعر فائدة الإقراض القصير بالدينار للدلالة على فائدة الإقراض الحقيقي، واستخدام الفائدة على الودائع لمدة سنة للدلالة على فائدة الإيداع الحقيقي.

إن البنك المركزي العراقي قرر في شهر آذار عام 2004 تحرير أسعار الفائدة بشكل كامل للودائع والقروض والائتمانات والاوراق المالية الأخرى، وهو ما يعد تحول جذري في العمل المصرفي والذي يعني تفعيل إشارات سعر الفائدة وفقاً لقواعد السوق مع الوصول إلى السعر التوازني وتقليل الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة (فائدة الإقراض) والمدينة (فائدة الإيداع) جاء هذا التحرر تبعاً للتحرر المالي للأسواق في العراق.

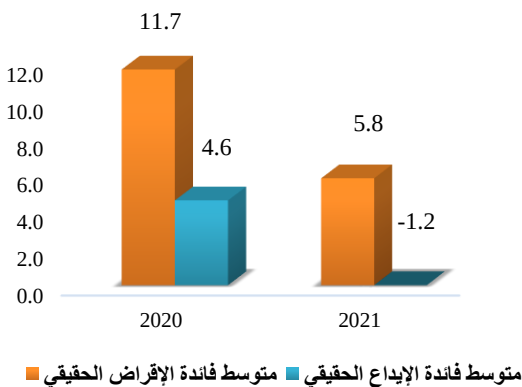
متوسط فائدة الإقراض الحقيقي =

متوسط فائدة الإقراض قصير الأجل - معدل التضخم العام.

متوسط فائدة الإيداع الحقيقي =

متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة - معدل التضخم العام.

شكل رقم (13) : معدل الفائدة الحقيقي على الإقراض والإيداع لعامي 2020-2021



جدول رقم (10): معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض والإيداع (%) لعامي (2020 - 2021)

الفقرات	2020	2021
متوسط فائدة الإقراض القصير بالدينار	12.5	12.2
متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار	5.2	4.8
معامل إنتشار متوسط فائدة	7.3	7.4
متوسط فائدة الإقراض الحقيقي	11.7	5.8
متوسط فائدة الإيداع الحقيقي	4.6	-1.2
معامل إنتشار متوسط فائدة الإيداع	7.1	7
معدل التضخم العام %	0.6	6.0

*** أسعار الفائدة أولية.



البنك المركزي العراقي

الفصل الثالث

تطورات أداء السياسة النقدية

Monetary policy performance developments

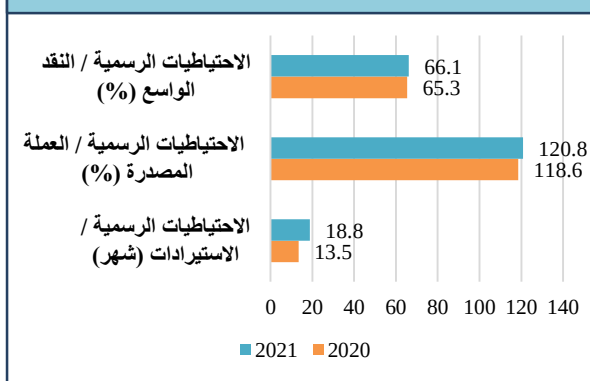
1. تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة

بنسبة أكبر من زيادة عرض النقد الواسع (M2) كما موضحة في الجدول رقم (11)، كذلك تجاوز مؤشر أشهر الاستيرادات المعيار المحدد، إذ سجل (13.5) شهراً لعام 2020 و (18.8) شهراً لعام 2021.

تُعد هذه النسبة مؤشراً على كفاية الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي، يضاف إليها مؤشرات معيارية أخرى:

- نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد الواسع (M2) (20%).
- نسبة الاحتياطيات إلى أشهر الاستيرادات (6 أشهر).
- نسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل (إستحقاق 12 شهر).
- المعيار التجميعي لصندوق النقد الدولي.

شكل رقم (14) : نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة



جدول رقم (11) نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة لعامي 2020 و 2021

(ترليون دينار)

2021	2020	
92.5	78.3	الاحتياطيات الرسمية
139.9	119.9	M2
76.6	66	العملة المصدرة
66.1	65.3	الاحتياطيات الرسمية / M2 (%)
120.8	118.6	الاحتياطيات الرسمية / العملة المصدرة (%)

يستمر البنك المركزي بمتابعة التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد العراقي للمحافظة على إستقراره الاقتصادي والمالي، ولعل من بين المهام التي تقع على عاتقه هو إستقرار قيمة الدينار العراقي من خلال المحافظة على إحتياطيات أجنبية تغطي (100%) من حجم الدينائر التي يصدرها البنك المركزي وكان لقراره في نهاية عام 2020 بتغيير سعر صرف الدينار العراقي الدور الكبير في المحافظة على حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية في الوقت الذي كان فيه أسعار النفط الخام منخفضة نتيجة تقشي جائحة كورونا. تشير البيانات إلى إرتفاع العملة المصدرة بنسبة (16%) لتسجل (76.6) ترليون دينار في عام 2021 مقابل (66) ترليون دينار في عام 2020، ويعزى ذلك إلى خصم حوالات الخزينة لتغطية عجز الموازنة، بالمقابل سجلت الاحتياطيات الرسمية إرتفاعاً بنسبة (18.2%) لتبلغ (92.5) ترليون دينار مقابل (78.3) ترليون دينار، بسبب تحسن الإيرادات النفطية بعد رفع الإغلاق العام وعودة حركة النقل العالمية فضلاً عن إرتفاع الكميات المنتجة وفق إتفاق (أوبك+)، مما أدى إلى إرتفاع نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة لتبلغ (120.8%) عام 2021، مقابل (118.6%) لعام 2020، تعتبر هذه النسبة أعلى من النسبة المعيارية وهي (100%)، ويعزى ذلك إلى سياسة البنك المركزي الاحترازية التي حافظت على رصيد الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات مرتفعة، أما نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى عرض النقد الواسع (M2) فقد تجاوزت النسبة المعيارية البالغة (20%)، إذ إرتفعت هذه النسبة من (65.3%) عام 2020 إلى (66.1%) عام 2021 والناجم عن إرتفاع الاحتياطيات الرسمية

2. سرعة تداول النقود

البلد وما تبعها من إجراءات الوقاية، وكما موضح في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12) سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها لعامي 2020-2021

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	عرض النقد (M1) (2)	سرعة تداول النقود (2/1)
2020	219768.8	103353	2.1
2021	301439.5	119944	2.5

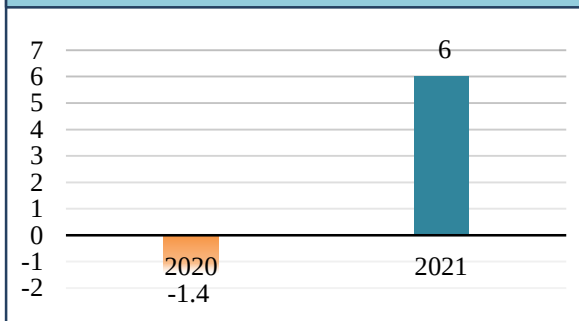
تشير البيانات إلى ارتفاع سرعة تداول النقود من (2.1) مرة في عام 2020 إلى (2.5) مرة في عام 2021، وهذا يعني أن هناك ارتفاعاً في عدد المرات التي ينفق فيها الدينار العراقي الواحد خلال السنة وهذا يدل على التحسن في مستوى النشاط الاقتصادي وخروجه من حالة الكساد التي شهدها عام 2020 بسبب الظروف الصحية التي شهدها

3. معامل الاستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي)

على السلع الاستهلاكية بشكل أكبر من الطلب على السلع الاستثمارية نتيجة إلى الضعف في القاعدة الانتاجية في البلد.

بلغ معامل الاستقرار النقدي لعام 2021 (6%) مقابل (1.4%-) لعام 2020 حيث ارتفع معدل نمو السيولة المحلية بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (16.7%)، بينما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2021 ما نسبته (2.8%) وهذا يعني وجود اتجاه تضخمي في الاقتصاد المحلي وأن السيولة المحلية المرتفعة أدت إلى ارتفاع الطلب

شكل رقم (15): معامل الاستقرار النقدي لعام 2021 مقارنة بعام 2020



يفسر معامل الاستقرار النقدي (B) بشكل واضح مدى الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية) التي يعاني منها الاقتصاد، وجوهر هذا المقياس هو أن عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي سيؤدي إلى اختلال بين التيار النقدي وتيار العرض للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر. وكلما اقترب المؤشر (B) من الواحد إزدادت حالة الاستقرار النقدي في البلد وكلما كانت قيمته مساوية للواحد فهذا يعني حصول استقرار نقدي، أما إذا إزداد المعدل عن الواحد فهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية وارتفاعات محتملة في الأسعار، وإذا قل المعدل عن الواحد فهذا يعني تلاشي الضغط التضخمي.

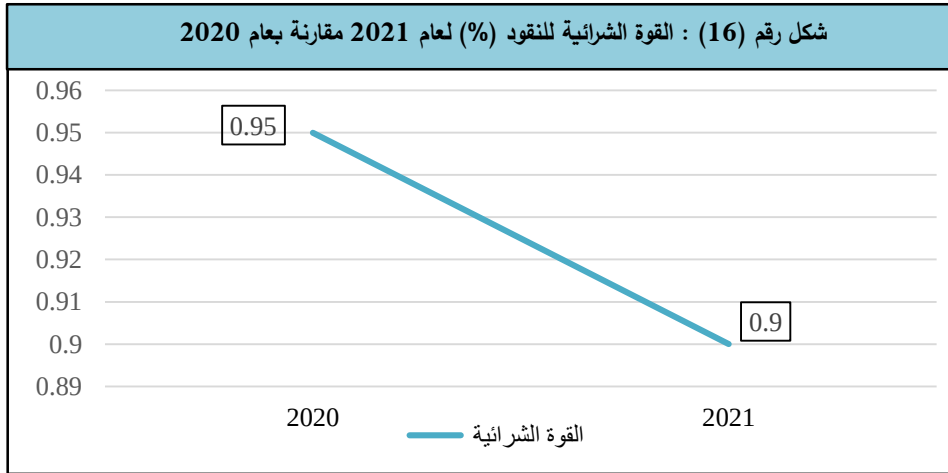
4. القوة الشرائية للنقود

المتمثلة بضبط عرض النقد والتضخم وجذب الاستثمار والحفاظ على إستقرار أسعار الصرف.

كما تبين ان القوة الشرائية للدينار عند إستخدام الرقم القياسي بعد الاستبعاد (التضخم العام) لم تختلف كثيراً عن قيمتها عند استخدام الرقم القياسي العام اذ بلغت (0.88%) عام 2021 مقابل (0.94%) عام 2020.

القوة الشرائية للنقود تساوي
1 / الرقم القياسي لأسعار المستهلك × 100

حافظت النقود على قيمتها لعام 2021 بالرغم من الإنخفاض الطفيف لتبلغ (0.89%) عام 2021 مقابل (0.96%) لعام 2020، وهذا يعني إن الدينار العراقي حافظ على قوته الشرائية في عام 2021 بالرغم من تخفيض سعر الصرف، وهذا يعني تمتع البلد بإحتياجات أجنبية كافية للدفاع عن سعر الصرف عند مستويات قريبة من السعر الرسمي، وبشكل عام فإن هذا الاستقرار في قيمة العملة المحلية إنما يدل على فاعلية السياسات النقدية والفرضية المتبعة من قبل الحكومة والبنك المركزي



جدول رقم (13) القوة الشرائية للنقود لعام 2021 مقارنة بعام 2020

السنة	الرقم القياسي بعد الاستبعاد %	القوة الشرائية للنقود %	الرقم القياسي للأسعار بأساس (100=2012)	القوة الشرائية للنقود %
2020	106.2	0.94	105.1	0.95
2021	113.1	0.88	111.5	0.9

الآفاق المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية

يشهد العالم اليوم حالة من عدم اليقين بسبب تسارع وتيرة التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وهذا بدوره أدى إلى زيادة الاهتمام بالتوقعات المستقبلية بغية أن تكون دليل لصانعي القرار في رسم السياسات الاقتصادية. ويهتم البنك المركزي العراقي اليوم بموضوع التوقعات ولا سيما ان البلد يعتمد بشكل كبير على المورد النفطي الذي هو عرضه للصدمات الخارجية. وفيما يلي توقعات لأهم المتغيرات الاقتصادية:

من المتوقع أن يسجل معدل التضخم إرتفاعاً لا يتجاوز (7%) لعام 2022 جراء إرتفاع بعض السلع الأساسية لاسيما (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، النقل، الوقود) في الاسواق العالمية، إذ على غرار معظم دول العالم أحدث الغزو الروسي لأوكرانيا هزة في الأسواق المحلية العراقية ودخل العراق مبكراً في أزمة إرتفاع الأسعار العالمية على اعتبار أن البلد يعد مستورداً رئيساً للمواد الغذائية وخاصة الحبوب والزيوت النباتية التي ارتفعت أسعارها مدفوعة بمخاوف توقف الإمدادات من روسيا وأوكرانيا، ووفقاً لسياسة البنك المركزي يتوقع أن يستمر البنك المركزي باعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة النقدية) Policy-Rate عند (4%)، كما يتوقع أن ينمو الاحتياطي الاجنبي بنسبة (12%) في ظل إرتفاع اسعار النفط فضلاً عن إرتفاع أسعار الذهب في المحفظة الاستثمارية.

ومن المتوقع ان يتحسن النمو الاقتصادي بنمو الناتج المحلي الاجمالي وأن يبلغ النمو في عام 2022 بنسبة (9%) مع إرتفاع سعر برميل النفط وانتهاء حصص أوبك + وإزدياد كميات النفط المصدر والتي يمكن أن تصل إلى (4.5) مليون برميل يومياً، والذي سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة وتوجيهها نحو الانفاق الاستثماري، كما سيؤدي تعافي الإنفاق الحكومي ونمو الإقراض السريع المدعوم جزئياً بمبادرات الإقراض من البنك المركزي العراقي إلى دفع النمو غير النفطي بنسبة (5%) في عام 2022.

إن القيود التي تحد من النمو استمرار الازمة الاوكرانية الروسية ومايرافقها من إرتفاع اسعار السلع الاساسية ودخول الاقتصاد العراقي في موجة التضخم المستورد، وهو الأمر الذي سيوسع من فقرة الدعم في الموازنة العامة لمصلحة دعم الشرائح الهشة والفقيرة والتصدي لمظاهر التضخم بوسائل السياسة المالية الداعمة ومنها دعم البطاقة التموينية وتخفيض بعض أوجه الضرائب.

وفيما يخص أسعار الصرف فيتوقع أن يستمر سعر صرف السوق والنافذة على سعريهما الحالي والبالغ (1460) دينار للدولار في النافذة و (1474) دينار للدولار في السوق المحلية، أما فيما يخص عرض النقد الواسع (M2) فمن المتوقع نمو عرض

النقد بنسبة لا تقل عن (9.2%) من عام 2022 وهذه الزيادة تعود إلى توقع نمو صافي الموجودات الاجنبية نتيجة إرتفاع أسعار والكميات النفط المصدر، إن اعتماد البلد على المورد الحكومي الاول من عائدات النفط جعل من النقد الاساس (العملة المصدرة الى التداول واحتياطيات المصارف لدى البنك المركزي) تتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي الاساسية ولاسيما الناتج المحلي الاجمالي والنفط منه بشكل خاص.

جدول رقم (14) : الآفاق المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية

توقعات 2022	فعلي 2021	
7	6.0	معدل التضخم %
4	4	سعر الفائدة %
12	18.2	نمو الاحتياطيات الاجنبية %
9	37.2	نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) %
5	4.7	نمو الناتج المحلي الاجمالي (غير النفطي) (بالاسعار الجارية) %
1470	1470	سعر صرف النافذة (دينار للدولار)
1474	1474	سعر صرف السوق (دينار للدولار)
9.2	16.7	نمو عرض النقد الواسع %

